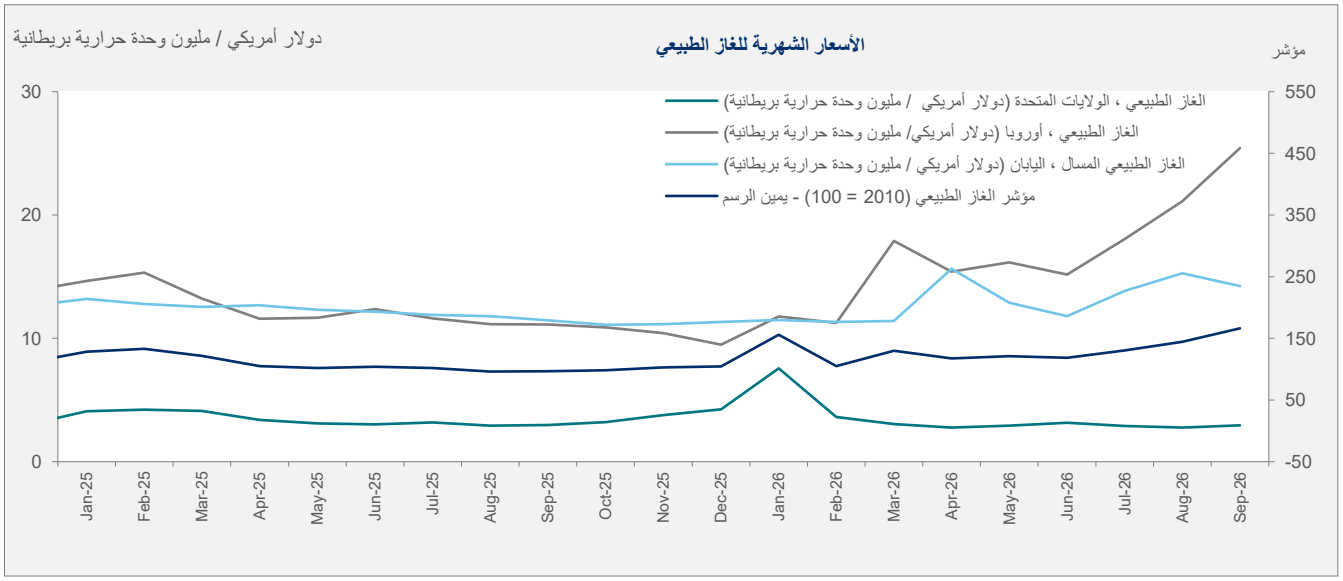
تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية **الربع الثالث من العام 2026**

أسعار الغاز الطبيعي العالمية ترتفع بوتيرة حادة خلال الربع الثالث من العام 2026 مع استمرار اختناقات الإمدادات عبر مضيق هرمز...

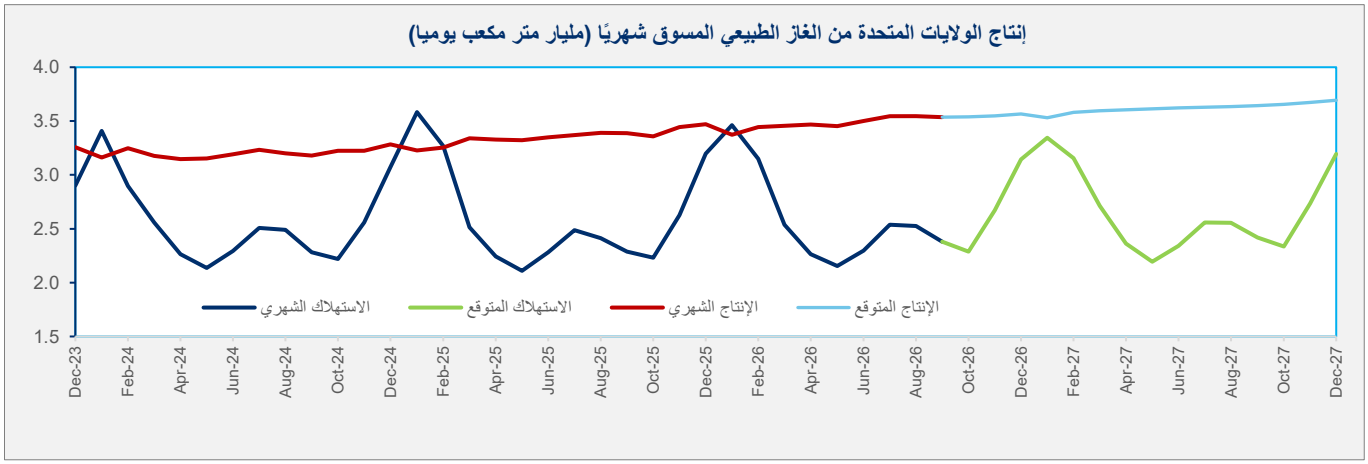
شهدت أسعار الغاز الطبيعي العالمية ارتفاعاً حاداً خلال الربع الثالث من العام 2026، في ظل استمرار الأعمال العدائية المرتبطة بالحرب الأمريكية الإيرانية. وأدى غياب أي حل للصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط إلى استمرار اضطراب حركة الشحن التجاري، إلى جانب تعطل صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال من المنطقة. وبعد مرور نحو سبعة أشهر على اندلاع الأعمال العدائية وتعطل حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، ما زالت صادرات الغاز الطبيعي المسال من قطر والإمارات تواجه قيوداً شديدة. وأدى تقييد إمدادات تمثل نحو 20 في المائة من المعروض العالمي للغاز الطبيعي المسال إلى دفع المستهلكين في أوروبا وآسيا للبحث عن مصادر بديلة للإمدادات، بما في ذلك كندا وموزمبيق والأرجنتين. كما ساهم استمرار الحرب الأمريكية الإيرانية في دفع أسعار الغاز الطبيعي العالمية إلى مستويات لم تشهدها منذ اندلاع الصراع الروسي الأوكراني في العام 2022. وأدت المخاوف من احتمال تجدد تصاعد حدة الصراع في الشرق الأوسط في أي وقت إلى استمرار ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي العالمية، باستثناء ملحوظ للأسعار في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تشتد المنافسة على شحنات الغاز الطبيعي المسال القابلة لإعادة التوجيه بين الأسواق مع اقتراب فصل الشتاء، ما يدعم بقاء الأسعار الفورية عند مستويات مرتفعة في ظل تزايد الطلب الموسمي واحتدام المنافسة على الإمدادات المتاحة. وعلى صعيد التجارة العالمية، انخفض إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال بنسبة 5.3 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2026، ليصل إلى 127.8 مليار متر مكعب، مقابل 135.0 مليار متر مكعب خلال الربع الثالث من العام 2025، وفقاً لموقع Oxforenergy.org. ويعزى معظم هذا التراجع إلى انخفاض صادرات قطر واختناقات إمدادات الطاقة عبر مضيق هرمز. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال بلغ 4.6 مليار متر مكعب خلال الربع الثالث من العام 2026، مقابل 25.4 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ووفقاً للبنك الدولي، قفز متوسط الأسعار الشهرية للغاز الطبيعي في أوروبا بنسبة 128.6 في المائة على أساس سنوي في سبتمبر 2026، ليصل إلى 25.4 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. كما ارتفع متوسط الأسعار الشهرية للغاز الطبيعي المسال في اليابان خلال الفترة ذاتها، وإن كان بوتيرة أقل بلغت 24.2 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 14.3 دولار

أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي المقابل، ظلت الأسعار الشهرية للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة مستقرة إلى حد كبير، إذ سجلت انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.7 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 2.95 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في سبتمبر 2026. وعلى صعيد أداء أسعار الغاز الطبيعي خلال الربع الثالث من العام 2026، ارتفعت الأسعار في أوروبا بنسبة 90.6 في المائة على أساس سنوي، لتصل في المتوسط إلى 21.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقابل 11.3 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في الربع الثالث من العام 2025. وساهم انخفاض إمدادات الغاز النرويجية نتيجة لأعمال الصيانة المخطط لها، وتراجع توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، إلى جانب انخفاض مستويات مخزونات الغاز نسبياً في الاتحاد الأوروبي، في زيادة الضغوط التي ساهمت في رفع الأسعار. وبالمثل، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال في اليابان بنسبة 23.3 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2026، ليصل متوسطها إلى 14.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

وسجل الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي نمواً معتدلاً خلال الربع الثالث من العام 2026، في ظل تباين الاتجاهات بين المناطق الرئيسية المستهلكة للغاز، حيث قابل ارتفاع الاستهلاك في قطاع توليد الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي انخفاض في الاستهلاك بالقطاعات الرئيسية الأخرى. وفي آسيا، سجل استهلاك الغاز الطبيعي ارتفاعاً معتدلاً خلال هذا الربع، متأثراً بضعف الطلب على الكهرباء، وانخفاض درجات الحرارة، وتزايد المنافسة من مصادر الوقود الأخرى المستخدمة في توليد الطاقة. كما ساهمت عوامل أخرى في الحد من نمو الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي خلال الربع الثالث من العام 2026، من أبرزها تداعيات الحرب في الشرق الأوسط، التي أدت إلى اضطراب الإمدادات وارتفاع الأسعار الفورية، ما دفع المستهلكين إلى البحث عن مصادر وقود بديلة، إلى جانب ضعف النشاط الصناعي في آسيا.

وعلى صعيد إنتاج الغاز الطبيعي العالمي، ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، انخفض الإنتاج بنسبة 2.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2,707 مليار متر مكعب خلال الثمانية أشهر الأولى من العام 2026، مقابل 2,782 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى القيود المفروضة على الإمدادات واضطرابات الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة لإغلاق مضيق هرمز بسبب الحرب المستمرة، ما أدى إلى انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي في المنطقة بنسبة 33 في المائة على أساس سنوي. وفي المقابل، لم تكن الزيادة المسجلة في إنتاج الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية كافية لتعويض التراجع الناجم عن إغلاق المضيق.

ودفع إغلاق مضيق هرمز المستهلكين إلى البحث عن مصادر بديلة لإمدادات الغاز الطبيعي المسال لتعويض فقدان ما نسبته 20 في المائة من الإمدادات العالمية للغاز الطبيعي المسال، التي كانت تمر عبر المضيق قبل اندلاع الحرب. وفي ظل هذه الأزمة، استفاد منتجو الغاز الطبيعي الرئيسيون من اضطراب إمدادات الغاز الطبيعي المسال من منطقة الشرق الأوسط. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تخصيص استثمارات بقيمة 20 مليار دولار أمريكي لمضاعفة الطاقة الإنتاجية لمنشأة الغاز الطبيعي المسال في كندا، الواقعة في مقاطعة بريتيش كولومبيا، بهدف زيادة صادراتها السنوية إلى ما يصل إلى 28 مليون طن.

استهلاك الغاز الطبيعي

وفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، انخفض إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي بوتيرة معتدلة بلغت نسبتها 0.9 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2026، ليصل إلى 51.8 مليار متر مكعب، مقابل 52.3 مليار متر مكعب في الفترة المماثلة من العام 2025. ويعزى هذا التراجع المحدود بصفة رئيسية إلى انخفاض الاستهلاك في معظم القطاعات، على الرغم من ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي في قطاع توليد الكهرباء. وشهد توليد الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي ارتفاعاً خلال الأشهر الثلاثة للربع الثالث من العام 2026: في يوليو (+0.2 تيراواط/ساعة)، وأغسطس (+6.1 تيراواط/ساعة)، وسبتمبر (+5.2 تيراواط/ساعة). وكان أغسطس 2026 الشهر الوحيد خلال هذا الربع الذي سجل نمواً في إجمالي الاستهلاك، إذ ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 5.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 16.6 مليار متر مكعب. وفي المقابل، تراجع الاستهلاك خلال شهري يوليو وسبتمبر 2026. وعلى صعيد الواردات، انخفض صافي واردات أوروبا الفصلية من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 12.8 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 28.7 مليار متر مكعب خلال الربع الثالث من العام 2026، مقابل 32.9 مليار متر مكعب في الفترة المماثلة من العام 2025. ووفقاً للبيانات التي جمعها موقع Oxfordenergy.org، استوردت أوروبا 2.9 مليار متر مكعب فقط من الغاز الطبيعي المسال من قطر خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026، وقد تم استلام هذه الكمية بالكامل خلال الربع الأول من العام. وفي المقابل، بلغت واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال القطري 9 مليار متر مكعب خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2025.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية – الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والإستهلاك (مليارات قدم مكعب يوميا)

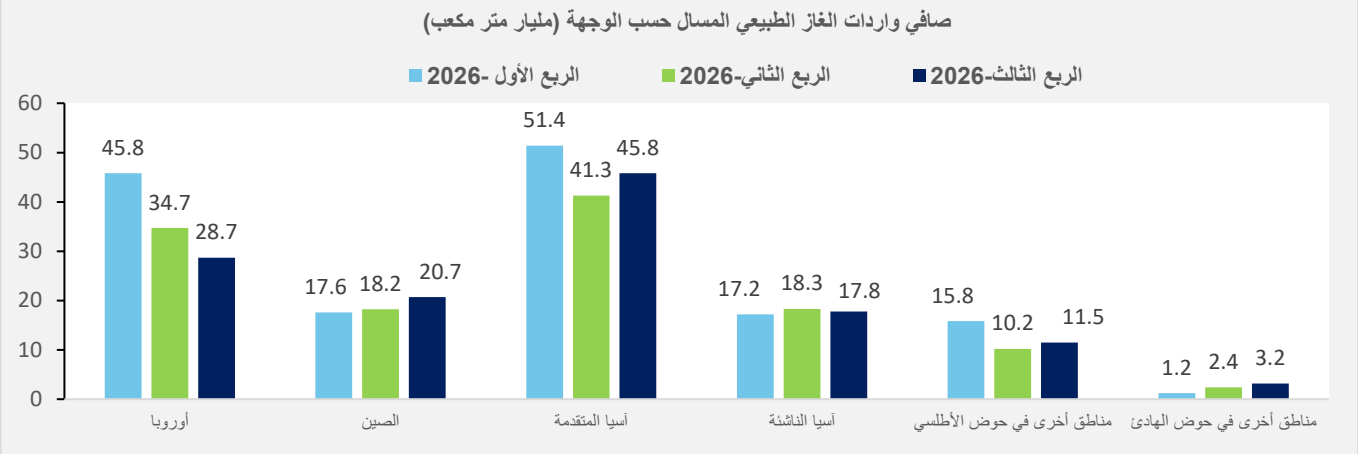
	2024	2025	توقعات-2026	توقعات-2027
الإنتاج المسوق	103.07	107.64	112.20	116.13
استهلاك	90.33	91.86	92.37	93.83
صادرات الغاز الطبيعي المسال	11.90	15.10	17.60	18.60
أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)	2.19	3.53	3.48	3.16

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ولتعويض النقص في وارداتها من الغاز الطبيعي المسال، اتجه المشترون الأوروبيون إلى زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال الأمريكي والغاز النرويجي المنقول عبر خطوط الأنابيب، إلى جانب مصادر أخرى، فضلاً عن التوسع في استخدام أنواع الوقود البديلة منذ اندلاع الحرب في الشرق الأوسط.

وفي آسيا، انخفض إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 1.2 في المائة على أساس سنوي خلال الثلاثة أشهر الممتدة من يونيو إلى أغسطس 2026، ليصل إلى 108.2 مليار متر مكعب، مقابل 109.5 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025، وفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز. وتركز معظم هذا التراجع في أغسطس 2026، إذ تشير التقديرات إلى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 35.7 مليار متر مكعب. ويعزى انخفاض الطلب الصيني بصفة رئيسية إلى تراجع واردات الغاز الطبيعي المسال بنسبة 9.2 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 20.7 مليار متر مكعب خلال الربع الثالث من العام 2026، مقابل 22.8 مليار متر مكعب في الفترة المماثلة من العام 2025، نتيجة لارتفاع أسعار الغاز الطبيعي العالمية، إلى جانب ضعف الطلب من القطاعات الصناعية الحساسة لتغيرات الأسعار. ووفقاً للإدارة الوطنية

للطاقة في الصين، من المتوقع أن ينمو الطلب على الغاز الطبيعي في البلاد بنسبة 1 في المائة خلال العام 2026. وبصفة عامة، انخفض إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الآسيوية الرئيسية، بما في ذلك الصين وكوريا الجنوبية والهند واليابان، بمقدار 5 مليار متر مكعب على أساس سنوي خلال الثمانية أشهر الأولى من العام 2026، ليصل إلى 426 مليار متر مكعب، مقابل 431 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025. وجاء معظم هذا التراجع من الصين واليابان، بانخفاض بلغ 3 مليار متر مكعب و2.2 مليار متر مكعب، على التوالي.



المصدر: أبحاث كامكو إنفست ,Oxfordenergy.com

وفي أمريكا الشمالية، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنسبة 1.2 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2026، ليصل إلى 225.6 مليار متر مكعب، مقابل 222.9 مليار متر مكعب في الفترة المماثلة من العام 2025، مدفوعاً بقوة الطلب من قطاع توليد الكهرباء. وساهمت موجة الحر واسعة النطاق التي اجتاحت مناطق عدة من البلاد في زيادة الطلب على التبريد واستهلاك الكهرباء، ما أدى إلى ارتفاع إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في قطاع توليد الكهرباء خلال هذا الربع. وارتفع توليد الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في أغسطس 2026 (+18.6 تيراواط/ساعة)، وسبتمبر 2026 (+11 تيراواط/ساعة)، فيما سجل انخفاضاً خلال يوليو 2026. ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، من المتوقع أن تستقر حصة الغاز الطبيعي من إجمالي توليد الكهرباء في الولايات المتحدة عند نسبة 40 في المائة خلال العام 2026، قبل أن تتراجع إلى نسبة 39 في المائة في العام 2027.

إنتاج الغاز الطبيعي

ووفقاً للبيانات التي جمعها منتدى الدول المصدرة للغاز، تشير التقديرات إلى انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي العالمي بنسبة 4.8 في المائة على أساس سنوي خلال الثلاثة أشهر الممتدة من يونيو إلى أغسطس 2026، ليصل إلى 999 مليار متر مكعب، مقابل 1,049.3 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى استمرار اضطرابات الإمدادات في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة للحرب الأمريكية الإيرانية وإغلاق مضيق هرمز. وفي المقابل، لم يكن النمو المستمر في إنتاج الغاز الطبيعي بالولايات المتحدة كافياً للتخفيف من حدة نقص الإمدادات الناجم عن اختناقات الشحن عبر مضيق هرمز أو تعويضه.

وبصفة عامة، بلغ إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي العالمي خلال الثمانية أشهر الأولى من العام 2026 نحو 2,707 مليار متر مكعب، انخفاضاً من 2,782 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025. وأدت اضطرابات الإمدادات في الشرق الأوسط إلى تغير التوزيع الجغرافي لإنتاج الغاز الطبيعي العالمي، إذ ارتفعت حصة أمريكا الشمالية من إجمالي الإنتاج العالمي من نسبة 31 في المائة في أغسطس 2025 إلى نسبة 35 في المائة في أغسطس 2026، مدفوعة بصفة رئيسية بنمو الإنتاج في الولايات المتحدة. وفي المقابل، تراجعت حصة الشرق الأوسط من إنتاج الغاز الطبيعي العالمي من نسبة 18 في المائة في أغسطس 2025 إلى نسبة

14 في المائة في أغسطس 2026. ومع ذلك، ووفقاً للاتحاد الدولي للغاز (IGU)، من المتوقع أن ينخفض إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي العالمي انخفاضاً هامشياً بمقدار 4 مليار متر مكعب (0.1 في المائة)، خلال العام 2026، مع توقع تعويض معظم اضطرابات الإمدادات والإنتاج الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط بزيادة الإنتاج في الولايات المتحدة ومناطق أخرى.

وسجل إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في أوروبا انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.3 في المائة على أساس سنوي خلال الثمانية أشهر الأولى من العام 2026، ليصل إلى 122.6 مليار متر مكعب، مقابل 123 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025، وفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض إنتاج الغاز الطبيعي في هولندا والمملكة المتحدة خلال هذه الفترة. إذ تراجع إنتاج هولندا بنسبة 15 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 5.4 مليار متر مكعب خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2026، فيما انخفض إنتاج المملكة المتحدة بنسبة 4.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 19.3 مليار متر مكعب خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل، سجلت النرويج، أكبر منتج للغاز الطبيعي في أوروبا، ارتفاعاً في إنتاجها بنسبة 2 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 82.8 مليار متر مكعب خلال الفترة الممتدة من يناير إلى أغسطس 2026.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في الصين بنسبة معتدلة بلغت 1.3 في المائة على أساس سنوي خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2026، ليصل إلى 175.8 مليار متر مكعب، مقابل 173.6 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى استئناف الإنتاج في عدد من منصات الإنتاج البحرية الرئيسية. كما ساهمت الجهود الاستراتيجية التي تبذلها الحكومة الصينية على المستوى الوطني لتعزيز أمن الطاقة في دعم نمو إنتاج الغاز الطبيعي، في إطار استجابتها لاضطرابات إمدادات الطاقة الناجمة عن الحرب الأمريكية الإيرانية والصراع الروسي الأوكراني.

وفي الولايات المتحدة، ارتفع الإنتاج التراكمي للغاز الطبيعي بنسبة 4.4 في المائة على أساس سنوي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026، ليصل إلى 861 مليار متر مكعب، مقابل 825 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025. وجاء هذا النمو مدفوعاً بظروف السوق المواتية، في ظل ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي وتزايد الطلب عليه، إلى جانب زيادة كميات الغاز الطبيعي المخصصة لتغذية محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال. ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 23 في المائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2026، ليصل في المتوسط إلى 17.4 مليار قدم مكعب يومياً (0.493 مليار متر مكعب يومياً)، مدفوعة بصفة رئيسية بزيادة الطاقة التصديرية نتيجة لبدء تشغيل محطات جديدة وتوسعة محطات قائمة، ومنها مشروع جولدن باس للغاز الطبيعي المسال (Golden Pass LNG)، الذي بدأ تصدير الغاز في أبريل 2026.

آفاق أسواق الغاز الطبيعي في الدول الخليجية

على الرغم من تراجع الإنتاج واضطراب الإمدادات الناجم عن الحرب في المنطقة، ما زال الطلب على إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخليجية مرتفعاً. وفي الآونة الأخيرة، قدم تحالف من البنوك الصينية قرضاً بقيمة 3 مليار دولار أمريكي لمدة خمس سنوات لشركة قطر للطاقة، المصدّر الرئيسي للغاز الطبيعي المسال في قطر. وسجلت صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال انخفاضاً بنسبة 62.6 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 29.7 مليار متر مكعب خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026، مقابل 79.5 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025. بالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير بأن الحرب تسببت في أضرار مادية طالت ما نسبته 17 في المائة من الطاقة التصديرية للغاز الطبيعي المسال في قطر. وتعد الدول الآسيوية، وفي مقدمتها الصين، من أبرز المشترين للغاز الطبيعي المسال القطري. ومن ثم، فإن حصول شركة قطر للطاقة على القرض البالغ 3 مليار دولار أمريكي يمثل عاملاً داعماً للثقة، إذ يعكس دعم الصين واستمرار التزامها باستيراد الغاز الطبيعي المسال من قطر، باعتبارها السوق الرئيسية

لصادراتها. ووفقاً لموقع Oxfordenergy.org، انخفض إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال من قطر والإمارات بنسبة 61.1 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026، ليصل إلى 32.8 مليار متر مكعب، مقابل 84.4 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025. وكانت الدول الآسيوية الأكثر تأثراً بهذا التراجع، إذ انخفضت وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من قطر والإمارات بنسبة 66.1 في المائة على أساس سنوي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026، لتصل إلى 23.7 مليار متر مكعب.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com